

MOHAMMED Yousuf HASAN

# الحلول التطبيقية

## لقض تنازع القوانين

للقانون الواجب التطبيق نوعان :

١. القانون الواجب التطبيق علي مسائل الأحوال الشخصية .
  - أ- مسائل الحالة والأهلية.
  - ب- مسائل الزواج.
  - ت- مسائل الأولاد والأقارب .
  - ث- مسائل التركات .
٢. القانون الواجب التطبيق علي مسائل المعاملات المالية .
  - أ- مسائل الأحوال .
  - ب- مسائل العقود الدولية .
  - ت- مسائل المسؤولية المدنية.

## أولاً. القانون الواجب التطبيق على مسائل الأحوال الشخصية

### أولاً: مسائل الحالة والأهلية

أولاً. الحالة		ثانياً. الأهلية	
يجب أن تفرق بصدد القانون الواجب التطبيق على الحالة بين الأشخاص الاعتبارية والطبيعية		يجب أن تفرق بصدد القانون الواجب التطبيق على أهلية الأداء وحماية غير كامل الأهلية	
١. القانون الواجب التطبيق	٢. القانون الواجب التطبيق	١. القانون الواجب التطبيق على أهلية الأداء	٢. القانون الواجب التطبيق على حماية غير كامل الأهلية
حالة الأشخاص الطبيعية	حالة الأشخاص الاعتبارية		
<p><u>القاعدة</u></p> <p>تخضع حالة الأشخاص الطبيعية سواء الحالة السياسية أو الحالة المدنية لقانون جنسية الشخص أو قانون الدولة التي يدعي الانتماء إليها.</p> <p><u>تطبيقات القاعدة</u></p> <p>يخضع لقانون جنسية الشخص المسائل التالية:</p> <p>١. هل الشخص ناقص الأهلية أم لا.</p> <p>٢. تحديد الشروط الموضوعية للزواج.</p> <p>٣. تحديد آثار عقد الزواج.</p> <p>٤. شروط إنهاء رابطة الزوجية والإقرار بالنسب وإنكاره.</p>	<p><u>القاعدة</u></p> <p>وفقاً للمادة ١١ من القانون المدني يخضع النظام القانوني للشخص الاعتباري الأجنبي لقانون الدولة التي اتخذ فيها الشخص الاعتباري مركز الإدارة الرئيسي الفعلي وليس الصوري.</p> <p><u>استثناء من تطبيق القاعدة</u></p> <p>إذا باشر الشخص الاعتباري الأجنبي سواء كان شركة أو جمعية نشاطه الرئيسي في مصر يسري عليه القانون المصري.</p>	<p><u>القاعدة العامة في القانون الواجب التطبيق</u></p> <p>(تخضع وفقاً للمادة ١١ م قانون الدولة التي ينتمي الشخص لجنسيتها).</p> <p><u>تطبيقات القاعدة:</u> "من المسائل التي تخضع لقانون جنسية الشخص:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• معنى الأهلية تدرج الأهلية بحسب السن.</li> <li>• ولا يدخل في نطاق أهلية منع رجال القضاء والحامون من شراء الأموال المتنازع عليها والتي تدخل في اختصاصهم.</li> </ul> <p><u>الاستثناء من القاعدة</u></p> <p>(إذا كان التصرف القانوني عقد أبرم في مصر ورب آثاره فيها وكان أحد الطرفين أجنبياً وناقض الأهلية وفقاً لقانونه وكان هذا النقص يرجع إلي سبب فيه خفاء علي المتعاقد الآخر فلا يؤثر ناقص الأهلية في صحة التصرف.</p> <p><u>شروط إعمال الاستثناء</u></p> <p>١. أن يتعلق الأمر بتصرف مالي.</p> <p>٢. أن يكون التصرف عقد أبرم في مصر ورب آثاره فيها.</p> <p>٣. أن يكون ناقص الأهلية للأجنبي فيه خفاء أي يكون المتعاقد الآخر حسن النية</p>	<p><u>القاعدة العامة في القانون الواجب التطبيق</u></p> <p>التطبيق على حماية غير كامل الأهلية (تخضع المسائل الموضوعية بحماية غير كامل الأهلية لنظام القوامة والولاية والوصاية لقانون جنسية الشخص الذي تجب حمايته)</p> <p><u>المسائل التي تخرج من نطاق تطبيق الشخص الذي تجب حمايته</u></p> <p>١. المسائل الإجرائية المتعلقة بدعوى الولاية والوصاية والقوامة تخضع لقانون القاضي الذي ينظر النزاع.</p> <p>٢. المسائل التي تصل أكثر بشخص الولي أو الوصي كسب امتناعه عن قبول الوصاية تخضع لقانونه جنسيته.</p>

← أنواع الأهلية

١. أهلية صواب "التي تجعله أهلاً"

لا كرساء حقوق

٢. أهلية الأداء "التي تجعله أهلاً"

للحصول للقيام بالتمهيداً

القانونية

← حالة الشخص "في الحالة"

النسب والقرابة والتمتع

القانوني

← أنواع الحالة ١) سياسية ٢) مدنية

٣) مدنية "المدنية"

نفسه كامل

الأهلية



## ثانياً: مسائل الزواج

### ١. تكوين الزواج

(يفرق بين ثلاث مراحل)

٢. الشروط الموضوعية في الزواج	١. مقدمات الزواج "الخطبة"	١. المقدمات الزواج "الخطبة"
<p>تحديد القانون الواجب التطبيق علي شكل الزواج الذي يتضمن عنصر أجنبي بحسب التفرقة بين أمرين</p>	<p>القاعدة (وفقاً للمادة ١٢ تخضع لقانون كل من الزوجين بمعنى إذا كان الزوجين من واحدة طبق عليهم قانون جنسيتهم المشتركة أما إذا اختلفوا في الجنسية فلا بد أن تتوافر في الزوج الشروط الموضوعية التي يطلبها قانون جنسيته فقط دون تتطلب شروط قانون الزوجة وتخضع الزوجة لشروط قانونها دون تتطلب شروط الزوج وهو ما يعرف بالتطبيق الموزع)</p>	<p>أولاً: الشروط الموضوعية للخطبة تخضع من حيث الإيجاب والقبول وموانع الزواج لقانون جنسية كل من الخاطب والمخطوبة بحيث يلزم توافر شروط الخاطب الذي نص عليها قانونه وشروط المخطوبة التي نص عليها في قانونها</p>
<p>الفرض الأول</p>	<p>القاعدة</p>	<p>ثانياً: الشروط الشكلية للخطبة تخضع لقانون البلد التي الذي تمت فيه</p>
<p>زواج المصريين في الخارج</p>	<p>إذا أبرم الزوجان وفقاً لشكل قانون الدولة التي أبرم فيها</p>	<p>ثالثاً: آثار الخطبة تخضع من حيث ما يحل للخاطب والمخطوبة بعد الخطبة لقانون جنسية الخاطب وقت تمام الخطبة.</p>
<p>يكون زواج الأجنبي صحيحاً من حيث الشكل إذا تم في مصر وفقاً للقانون المصري أو وفقاً لقانون جنسيتهم أو موطنهم المشترك.</p>	<p>إذا أبرم وفقاً للشكل الذي تتطلبه القانون المصري ولو تم في الخارج.</p>	<p>رابعاً: العدول عن الخطبة وآثاره ونتائجه.</p>
<p>ويفرق هنا بين رغبة الزوجين:</p>	<p>إذا أبرم وفقاً للشكل الذي تتطلبه القانون المصري ولو تم في الخارج.</p>	<p>يخضع لقانون جنسية الخاطب وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا أجنبياً وأحدهم أجنبياً أجنبياً وكانوا يرغبون في أن يتم الزواج في الشكل المصري فتخصص مكاتب التوثيق بإثبات زواجهم أو بمرومه في الشكل العرفي.</p>	<p>إذا أبرم وفقاً لشكل قانون الموطن المشترك لهما.</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا يرغبون في إبرام الزواج وفقاً لقانون جنسيتهم المشتركة فليجأون إلى الشكل الفصلي أي تفصيليتهم أما إذا اختلفوا في الجنسية إما أمام قنصل الزوج أو الزوجة.</p>	<p>ملاحظات:</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا يرغبون في إبرام الزواج وفقاً لقانون جنسيتهم المشتركة فليجأون إلى الشكل الفصلي أي تفصيليتهم أما إذا اختلفوا في الجنسية إما أمام قنصل الزوج أو الزوجة.</p>	<p>إذا كان الزوجين مسلمين أو الزوج مسلم فلا يكون الزواج صحيحاً إذا تم في الشكل غير الإسلامي.</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا يرغبون في إبرام الزواج وفقاً لقانون جنسيتهم المشتركة فليجأون إلى الشكل الفصلي أي تفصيليتهم أما إذا اختلفوا في الجنسية إما أمام قنصل الزوج أو الزوجة.</p>	<p>إذا كان الزوجين مسلمين أو الزوج مسلم فلا يكون الزواج صحيحاً إذا تم في الشكل غير الإسلامي.</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا يرغبون في إبرام الزواج وفقاً لقانون جنسيتهم المشتركة فليجأون إلى الشكل الفصلي أي تفصيليتهم أما إذا اختلفوا في الجنسية إما أمام قنصل الزوج أو الزوجة.</p>	<p>إذا كان الزوجين مسلمين أو الزوج مسلم فلا يكون الزواج صحيحاً إذا تم في الشكل غير الإسلامي.</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا يرغبون في إبرام الزواج وفقاً لقانون جنسيتهم المشتركة فليجأون إلى الشكل الفصلي أي تفصيليتهم أما إذا اختلفوا في الجنسية إما أمام قنصل الزوج أو الزوجة.</p>	<p>إذا كان الزوجين مسلمين أو الزوج مسلم فلا يكون الزواج صحيحاً إذا تم في الشكل غير الإسلامي.</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا يرغبون في إبرام الزواج وفقاً لقانون جنسيتهم المشتركة فليجأون إلى الشكل الفصلي أي تفصيليتهم أما إذا اختلفوا في الجنسية إما أمام قنصل الزوج أو الزوجة.</p>	<p>إذا كان الزوجين مسلمين أو الزوج مسلم فلا يكون الزواج صحيحاً إذا تم في الشكل غير الإسلامي.</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا يرغبون في إبرام الزواج وفقاً لقانون جنسيتهم المشتركة فليجأون إلى الشكل الفصلي أي تفصيليتهم أما إذا اختلفوا في الجنسية إما أمام قنصل الزوج أو الزوجة.</p>	<p>إذا كان الزوجين مسلمين أو الزوج مسلم فلا يكون الزواج صحيحاً إذا تم في الشكل غير الإسلامي.</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>
<p>إذا كانوا يرغبون في إبرام الزواج وفقاً لقانون جنسيتهم المشتركة فليجأون إلى الشكل الفصلي أي تفصيليتهم أما إذا اختلفوا في الجنسية إما أمام قنصل الزوج أو الزوجة.</p>	<p>إذا كان الزوجين مسلمين أو الزوج مسلم فلا يكون الزواج صحيحاً إذا تم في الشكل غير الإسلامي.</p>	<p>وقت العدول ولكن يمكن استبعاد هذا القانون إذا كان يلزم الخاطب بالتعويض عن العدول حتى لو لم يرتكب أفعال ضارة مستقلة عن هذا العدول.</p>

## ٢. القانون الحاكم لآثار الزواج

### القاعدة

(مخصوص آثار الزواج سواء آثار شخصية أو مالية فتخضع لقانون جنسية الزوج وقت انعقاد الزواج)

### تطبيقات القاعدة

١. بالنسبة للزوجة "حق الطاعة، القرار في منزل الزوجة".
٢. التزام الزوج بالمعاملة الحسنة والإنفاق علي زوجته.

### ملاحظات

- الملاحظة الأولى: المراد بقانون الزوج هو قانون دولة جنسية الزوج والعبارة بقانون دولة الزوج وقت الزواج فليس لهذه الجنسية بعد ذلك اثر.
- الملاحظة الثانية: أن هناك من الآثار الشخصية ما هو ذو طبيعة مالية خالصة مثل النفقة العادية للزوجة وليس النفقة الوقتية.
- الملاحظة الثالثة: لم تفرق الشريعة الإسلامية بين الآثار الشخصية والمالية ولا ترتب علي الزواج اتحاد الذمة للزوجين.

## ٣. إنهاء الزواج

### القاعدة

ينحصر انتهاء الزواج لقانون دولة جنسية الزوج ولكن يفرق في الوقت الذي يعتد فيه بقانون جنسية الزوج بين فرضين

الطلاق بالإرادة	التطليق والانفصال
المفردة	الحسماني
القانون الواجب التطبيق علي الطلاق هو قانون دولة الزوج وقت الطلاق	في هذه الحالة يعتد بجنسية الزوج وقت رفع الدعوى بمعنى أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة الزوج وقت رفع دعوى التطليق

### نطاق تطبيق قانون دولة الزوج

١. المسائل التي يطبق عليها هذا القانون هي الشروط الموضوعية لصحة الطلاق أي أسباب الطلاق وآثار الطلاق ومنها الآثار المالية مثل النفقة
٢. المسائل التي لا يطبق عليها هذا القانون هي المسائل الإجرائية كرفع دعوى التطليق فهي تخضع لقانون القاضي.

## ٤. المجال المحجوز في القانون المصري

### أولاً: حكم الاستثناء ومعناه

(لا تطبق قواعد الإسناد السابق ذكرها بخصوص الزواج بل يطبق القانون المصري علي رابطة الزوجية إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج م ١٤ ق.م)

### ثانياً: ضوابط تطبيق الاستثناء

١. أن أحد الزوجين في رابطة الزواج مصري الجنسية.
٢. أن الزوج المصري متنع بالجنسية المصرية وقت انعقاد الزواج فإذا لم يكن الزوجين مصرياً وقت الزواج واكتسب الجنسية المصرية بعد ذلك فلا يطبق القانون المصري وفقاً م ١٤.
٣. أن القانون المصري إذا وجد مجالاً للتطبيق وفقاً للضابطين السابقين فإنه يطبق علي جميع مسائل الزواج السابق ذكرها ماعدا شرط الأهلية للزواج فيظل خاضعاً لقانون جنسية كل زوج علي حدي.

## ثانياً. القانون الواجب التطبيق على مسائل المعاملات المالية

### أولاً: مسائل الأموال

٢. الأموال المعنوية "وهي ثلاث"		١. الأموال المادية "وهي نوعان"		
الحقوق الشخصية	الملكية الصناعية	الحق المؤلف "الملكية الأدبية"	الأموال المنقولة	الأموال العقارية
يفرق بين ثلاث فروض : ١. <u>السندات الاسمية</u> كأسهم السندات والمؤسسات . تخضع لقانون بلد الإصدار . ٢. <u>السندات لحاملها</u> تخضع لقانون موقع السند لحامله . ٣. <u>الكسبالية والسند</u> الإذني والشيك تخضع وفقاً للرأي الراجح لقانون بلد محل الوفاء .	يفرق بين فرضين : ١. <u>فيما يتعلق بحق المخترع</u> علي اختراعه ينطبق قانون الدولة التي منحت براءة الاختراع أما الرسوم والتماذج الصناعية فيطبق قانون الدولة التي سجل فيها الرسم . ٢. <u>أما العلامة التجارية</u> تخضع لقانون الدولة التي يوجد بها المشروع الذي تميزه العلامة التجارية .	يفرق بين فرضين : ١. <u>إذا نشر المصنف</u> فيكون القانون الواجب التطبيق هو القانون الذي نشر فيه المصنف لأول مرة . ٢. <u>إذا لم ينشر المصنف</u> فيخضع حق المؤلف لقانون الدولة التي ينتمي إليها المؤلف بجنسيته	<u>القاعدة</u> تخضع المنقولات المادية لقانون موقعها خاصة الآثار المترتبة علي حيازتها (قاعدة الجبارة في المنقول سند الملكية) . <u>ملاحظات</u> ١. <u>إذا تغير موقع المال المنقول بعد</u> تحقق سبب كسب الحق العيني عليه فيسري قانون موقعة القديم وقت كسب الحق . ٢. <u>إذا تعلق الأمر بمنقول دائم الانتقال</u> كالسفن فهي تخضع لقانون الدولة التي سجلت فيها أو قانون العلم	<u>القاعدة</u> وفقاً للمادة ١٨ يطبق علي العقار قانون موطن العقار <u>تطبيقات القاعدة</u> طبق قانون موقع العقار علي أحكام الجبارة وأثارها وزوالها وتحديد الحقوق العينية التي ترد علي العقار سواء الحقوق العينية أو الأصلية والتبعية ويسري علي جميع العقود التي ترد علي العقار كعقد الإيجار



ثالثاً: مسائل الأولاد والأقارب		رابعاً: مسائل التركات	
١ مسائل البنوة	٢ نفقة الأقارب	١ الميراث	٢ الوصية
قاعدة العامة تخضع لقانون ولكن أي جنسية ؟ لتحديد ذلك تفرق بين الأتي : ١. البنوة الشرعية "هي التي ترتب علي عقد زواج صحيح إذا كان الزوجين يتعمون بجنسية واحدة يطبق علي البنوة قانون جنسيتهم المشتركة أما إذا اختلفوا في الجنسية فوفقاً للرأي الراجح تخضع لقانون البنوة قانون جنسية الأب وقت الزواج ٢. البنوة غير الشرعية "تخضع للرأي الراجح لقانون جنسية المراد الانتساب إليه من الوالدين وقت الميلاد. ٣. بنوة التبني "وفقاً للرأي الراجح تخضع الشروط الموضوعية لصحة التبني لقانون الأب والابن معاً وخصوص آثار التبني تخضع لقانون جنسية الأب أما الشروط الشكلية لصحة التبني تخضع لقانون البلد الذي تم فيه التبني .	أولاً القانون الواجب التطبيق علي نفقة الأقارب . هو قانون الدولة التي ينتمي إليها المدين بالنفقة بجنسيته . ثانياً نطاق تطبيق قانون جنسية المدين بالنفقة . لا يطبق هذا القانون إلا علي النفقة بين أقارب النسب والأقارب بالمصاهرة وبالتالي يخرج من نطاق تطبيقه الأتي : ١. النفقة الزوجية التي تجب للزوجة علي زوجها فتخضع لقانون جنسية الزوج وقت الزواج . ٢. نفقة المطلقة تخضع للقانون الواجب التطبيق علي انتهاء الزواج . ٣. النفقة الوتية تخضع لقانون دولة القاضي .	القاعدة العامة تخضع لمسائل الميراث لقانون جنسية المورث وقت موته بشكل لا يتعارض مع قانون موقع المال محل الميراث تطبيقات القاعدة ١. موانع الإرث كاختلاف الدين والقتل والحرمات و شروط استحقاق الإرث وأيضاً تعيين مدير للتركة وسلطاته ولا يدخل فيها المسائل التي تتعلق ببيان المركز القانوني للوارث كصفة الزوج والزوجة والمركز القانوني لأموال التركة . استثناء من القاعدة لا يطبق قانون جنسية المورث إذا كان متعارض مع النظام العام في مصر ومثال ذلك الأتي : ١. إذا كان يبيع الميراث بين المسلم وغير المسلم ٢. إذا كان يختلف مع القانون المصري في بيان مراتب الورثة وأنصبتهم	أولاً القانون الواجب التطبيق علي الشروط الموضوعية لصحة الوصية . هو قانون الموصي وقت موته . ثانياً القانون الواجب التطبيق علي شكل الوصية أما قانون البلد الذي تم فيه الوصية أو قانون جنسية الموصي وقت الإيصاء فيكون الشكل صحيحاً إذا تم وفقاً لأحدهم . ثالثاً الدفع بالنظام العام في مجال الوصية . لا يطبق القانون المذكور إذا كان يتعارض مع النظام العام في مصر كأن يمنع الوصية لاختلاف اللون والجنس أو يبيع الوصية لقاتل الموصي ولكن استثناء لو تعلقت بغير المسلمين فإن اختلاف القدر الجائز الإيصاء به عن القانون المصري كأن يزيد عن الثلث فلا يتعارض مع النظام العام في مصر ويطبق .

ملاحظة: كل تصرف يصدره شخصان  
حرة الإرادة يكون للملكية بالتبرع  
ويعتبر تصرف شخص إلى صاحبه  
لحرة وكسرى عليه ان يكون الوصية  
بأن كانت التسمية التي ابرم بها هذا  
التصرف

ثالثاً: القانون الواجب التطبيق علي المسؤولية المدنية	ثانياً: مسائل العقود الدولية
نطاق القانون الواجب التطبيق علي المسؤولية المدنية	١) الأحكام الموضوعية للعقد الدولي ٢) شكل العقد الدولي ٣) استثناءات من القواعد السابقة
يطبق قانون محل العمل الضار علي كافة أركان المسؤولية و أثارها "الخطأ و الضرر و نوع التعويض و مقداره وطريقة وفاء	القاعدة يطبق عليها القانون الذي اختاره أطراف العقد صراحة أو ضمناً فإذا لم يختاروا الأطراف قانون معين يعين علي القاضي إتباع الأسلوب الآتي : ١) طبق علي العقد قانون الوطن المشترك إذا اتخذ موطنه . ٢) طبق قانون دولة محل إبرام إذا اختلف موطنه . نطاق تطبيق القاعدة يطبق القانون المختار وفقاً للسابق علي : ١) تكوين العقد . ٢) آثار العقد . ٣) انقضاء العقد .
١) إذا كان قانون محل وقوع الفعل الضار متعارض مع النظام العام فيستبعد القاضي المصري هذا القانون . ٢) اختصاص قانون محل الفعل لا يتأثر بنوع المحكمة التي تنظر النزاع سواء جنائية أو مدنية إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بالتبعية	القاعدة يطبق عليها القانون الذي اختاره أطراف العقد صراحة أو ضمناً فإذا لم يختاروا الأطراف قانون معين يعين علي القاضي إتباع الأسلوب الآتي : ١) قانون محل إبرام العقد . ٢) قانون الإرادة الذي اختاره أطراف لحكم موضوع العقد . ٣) قانون موطن المتعاقدين المشترك . ٤) قانون جنسية المتعاقدين المشترك .
١) القاعدة تسري علي المسؤولية التقصيرية قانون محل وقوع الفعل الخاطئ ( يصعب إعمال القاعدة السابقة من ناحيتين ) ٢) وقوع الفعل الضار في الأفعال التي تقع من السفن والطائرات	يستثنى من الخضوع للقوانين السابقة من حيث الشكل والموضوع العقود المتعلقة بمقارنات تخضع من حيث الشكل والموضوع لقانون موطن العقار . ٢) عقود الاستثمارات بين الدولة والأفراد الخاصة الأجنبية تخضع لقانون الدولة ما لم يتفق المتعاقدان علي اختصاص قانون آخر .
١) إذا حدث تصادم جوي أو بحري في الفضاء الحر والبحار العالية فيطبق قانون القاضي الذي ينظر النزاع ما لم يكن قانون العلم بين المتصادمين واحد فيطبق قانون العلم . ٢) إذا وقع الفعل الضار علي ظهر السفينة فيطبق قانون العلم .	وفقاً للرأي الراجح في هذه الحالة لقانون البلد الذي تحقق فيه الضرر